التنافس الدولي في آسيا الوسطى: الصين وروسيا الفترة من ٢٠٠١حتى ٢٠١٨م.

عرض: عبير البتانوني
ماجستير اقتصاد

عنوان الرسالة: التنافس الدولي في آسيا الوسطي: الصين وروسيا الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠١٨م.

الباحث : عارف عبد اللطيف إبراهيم مكاوي

الرسالة : رسالة دكتوراه

الكلية : كلية الدراسات والبحوث الآسيوية

الجامعة : جامعة الزقازيق – مصر

سنة النشر : ٢٠٢٢

أولاً: موضوع الدراسة

مع انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية القرن الماضي، وانشغال الدول التي كانت تنظم عقده بترسيخ استقلالها وسيادتها، وترسيم حدودها وبناء علاقاتها الاستراتيجية والسياسية مع بقية دول العالم، فقد شرعت جمهوريات وسط آسيا ذات الغالبية المسلمة، والتي تتمتع بموقع جغرافي مهم ومميز، وبثروات معدنية ونفطية كبيرة، تستقطب دول العالم الكبرى، وتجتذب الاستثمارات الأجنبية لتمويل مشاريع استثمار ثرواتها الباطنية الهائلة والسيطرة على واحد من أهم طرق تصدير منابع الطاقة البترولية إلى أوربا وآسيا الشرقية ، ومكن الفراغ الاستراتيجي الذي شهدته منطقة آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي العديد من الدول من لعب دور فاعل في هذه المنطقة الحيوية من العالم بشكل دفع عدداً من المحليين إلى الحديث عما يمكن تسميته اللعبة الكبرى الجديدة بين المتنافسين على بسط السيطرة والنفوذ على المنطقة، خاصة

بعد اكتشاف احتياطاتها النفطية الهائلة . وتتناول الدراسة سياسات القوى الكبرى للسيطرة على آسيا الوسطى لتحقيق مصالحها على المستويين الدولي والإقليمي كما يلي:

الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية لآسيا الوسطى:

تقع آسيا الوسطى في الرقعة الممتدة من ساحل بحر قزوين الشرقي حتى تخوم منغوليا الواقعة بين الصين وروسيا، وتقع آسيا الوسطى في المنطقة الممتدة من شمال أفغانستان وحتى وحدود روسيا الجنوبية. ويضم الإقليم السياسي الخاص بمنطقة آسيا الوسطى خمس دول: كازاخستان، تركمانستان، أوزبكستان، طاجيكستان، قيرغيزستان، وتقول المعلومات التاريخية إن هذه المنطقة ظلت لفترة طويلة تحمل اسم تركستان، ولكن بعد ضمها إلى الاتحاد السوفيتي السابق، وتحديداً في فترة حكم جوزيف ستالين، أطلقت كتب الجغرافيا السوفيتية عليها تسمية منطقة آسيا الوسطى التي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي واستقلت بعد انهياره مكونة دول آسيا الوسطى الخمسة.

ويصل مجموع مساحتها نحو ٤ ملايين كم مربع، أي ما يساوي ٢٩,٥% من مجموع مساحة الدول العربية، والمنطقة لها تعريفات مختلفة تضيف إلى ما سبق دولاً وأراضي أخرى، فآسيا الوسطى ليست مساحة جغرافية جامدة، وإنما نظام إقليمي يتسع ويضيق وفقاً للمعيار الذي يأخذ به الباحثون، والمعيار الذي تأخذ به الدراسة وتعتمده كثير من وزارات الخارجية عبر العالم هو معيار سياسي خالص يعتبر أن هذه الدول الخمس بالتحديد تشكل منطقة قائمة بذاتها لأن علاقات القوة السياسية التي ربطتها بروسيا تغيرت ١٨٠ درجة بحلول عام ١٩٩١م ، فروسيا وإن كانت قد ألفت التدخل في مناطق قريبة من تلك الجمهوريات مثل أفغانستان، فإن الدول الخمس وحدها هي التي قبعت لأكثر من قرن خلف الستار الحديدي إلى أن سقط لتجد نفسها فجأة في مرحلة السيولة الإقليمية، التي أتاحت لعديد من القوى الإقليمية والدولية النفاذ إليها وهي حالة فرضتها الجغرافيا الحبيسة للمنطقة، وحاجتها إلى شركاء خارجين جدد إلى

جانب روسيا يمكنونها من النفاذ إلى العالم عبر أراضيهم، ويقدمون لها سنداً يستطيع موازنة النفوذ الروسي الذي لا تزال جمهوريات المنطقة تحمل تجاهه شكوكاً تاريخية عميقة.

وتكمن أهمية منطقة آسيا الوسطى باعتبارها تمثل المتغير الجيوسياسي اللازم الذي يمثل مفتاح السيطرة على العالم، فالتمركز في آسيا الوسطى يتيح الإطلالة الأكثر سهولة والأقل تكلفة باتجاه العمق الحيوي الروسي باتجاه الشمال، والعمق الحيوي الصيني باتجاه الجنوب الشرقي، بالإضافة إلى العمق الحيوي لشبه القارة الهندية باتجاه الجنوب والعمق الحيوي الإيراني باتجاه الجنوب الغربي، والعمق الحيوي لكامل منطقة بحر قزوين باتجاه الغرب، علاوة على أن السيطرة على موارد آسيا الوسطى تتيح التحكم في إمدادات النفط والغاز والمعادن والموارد الزراعية إلى روسيا والصين وشبه القارة الهندية ودول الاتحاد الأوربي، والسيطرة على ممرات آسيا الوسطى تتيح السيطرة على الممرات البرية والجوية التي تربط بين شبه القارة الهندية وروسيا والصين، وغير ذلك من الطرق والممرات التي تتيح ضبط التفاعلات والعلاقات البينية التي تربط بين الأقاليم المحيطة بمنطقة آسيا الوسطى. كما تمتع باحتياطيات نفطية تعادل في كميتها تلك الموجودة في منطقة الخليج، على سبيل المثال تمتلك كازاخستان قدرات وطاقات علمية كبيرة، وكانت واحدة من أكثر الجمهوريات السوفيتية تقدماً من الناحية العلمية. كما يوجد بصحاري كازاخستان مطار بايكونور الفضائي الشهير، وهو مركز إطلاق سفن الفضاء وتجارب الصواريخ وأبحاث حرب النجوم في العهد السوفيتي، ولا تزال روسيا تستأجره وتستخدمه لنفس الأغراض حتى الآن. وأوزبكستان تتمتع بثروات طبيعية كبيرة من الذهب والفضة واليورانيوم والنحاس والزنك، فضلاً عن الغاز الطبيعي والنفط والفحم وغيرها، وهي تعتبر سادسة دول العالم في إنتاج الذهب ورابعتها من حيث احتياطيات الخام الفضي، ومعروف أن لديها القدرة على تخصيب اليورانيوم، وطاجيكستان تمتلك مناجم كبيرة من اليورانيوم تم اكتشافها في الثلاثينيات، وقرغيزستان ترقد على مناجم هائلة من الذهب.

وتخبئ سلاسل الجبال الممتدة على مساحات شاسعة، والتي تتمتع بقمم شاهقة ثروات ضخمة من المعادن، كما أن سهولها ووديانها خصبة وغنية بالإنتاج الزراعي الوفير، لكن أياً ما كان الحديث عن ثروات آسيا الوسطى والقوقاز، فإن الثروات النفطية المخبوءة تحت سطح بحر قزوين تغطي دائماً على أي حديث آخر. ولقد اعتبر بحر قزوين بحراً سوفيتياً إيرانيا منذ ١٩٢٠ وحتى عام ١٩٧٠، وفي عام ١٩٧٠ قامت وزارة النفط السوفيتية بتقسيم "القطاع السوفيتي" لبحر قزوين إلى قطاعات بين جمهوريات روسيا السوفيتية، أذربيجان وتركماستان وكازاخستان، وفي هذه الأثناء أتخذ خط التوسيط البحري أساساً للتقسيم، وهو الأسلوب الشائع أتباعه في الممارسات الدولية عند تعيين الحدود على البحيرات الدولية، ومنذ ذلك التاريخ صارت لكل جمهورية من الجمهوريات السوفيتية الأربع المطلة على قزوين قطاع على هذا البحر، ذلك القطاع الذي أصبح بعد تحول الحدود الإدارية إلى حدود دولية بسقوط الاتحاد السوفيتي قطاعاً يخص هذه الدولة المستقلة . ويعد تصميم الحدود بين جمهوريات آسيا الوسطى أحد أهم أسباب التوترات الأمنية، حيث لم يراع التكوينات الاجتماعية وتجانسها، مما تسبب في حركات انفصالية وعدم استقرار لهذه الدول الجديدة، فهناك على سبيل المثال أكثر من مليون طاجيكي يقيمون في أوزباكستان، ومليون أوزبيكي يعيشون على الجانب الآخر في طاجيكستان، كما أن لدى تركماستان مشكلات مع أوزبكستان، حيث دخلت العاصمة التركمانية القديمة خوارزم في زمام الحدود الأوزبكية ، ونخب الحكم لا تعطي أولوية لمسألة الديمقراطية، مما يجعل السياسات الخارجية حكراً لقلة مسيطرة هذه القلة عادة ما تبحث في الخارج وليس في الداخل عن مظلة حماية سواء كانت لأمن النظام أم لأمن الوطن، كما تبحث أيضاً عن مخارج لبيع منتجاتها الأمر الذي يفتح الباب في آسيا الوسطى على مصراعيه أمام الاختراق الخارجي، فهذه المنطقة لا تحكم تفاعلاتها الإقليمية بنفسها إنما تقررها منافسات عالمية كبيرة تتجاوز قدرتها .

التنافس الدولي في آسيا الوسطى على مستوى القوى الكبرى:

يضم هذا المستوى التنافس عدة لاعبين هم روسيا، والصين، والاتحاد الأوربي، ويتم تناولها على النحو التالي:

١. روسيا: تعتبر آسيا الوسطى المجال الحيوي لروسيا والمحور الأساسي لنفوذها، وتقوم روسيا بالدفاع عن مصالح المواطنين الروس المنتشرين في دول آسيا الوسطى، ويمثلون نسبة يعتد بها من سكان هذه الدول مثل كازاخستان يمثلون ٢٣,٧% من السكان، وفي كل من قيرغيستان وتركمانستان يمثلون١٢,٥%، وفي أوزباكستان يمثلون ٥,٥%. ومنذ انهيار الاتحاد وروسيا تسعى للحفاظ على مركزها كقوة عظمى، وتستهدف السياسة الروسية الخارجية بشكل أساسي جمهوريات آسيا الوسطى، وتعتبر روسيا حدود تلك الدول حدوداً أمنية لها، ولاسيما من جهة جمهورية طاجكستان التي يوجد فيها عدد كبير من القوات الروسية على الحدود مع أفغانستان، مما دفع الكرملين إلى تضخيم الأخطار التي تواجه أمن آسيا الوسطى من جماعات إرهابية، واحتمال نشوب حروب وصراعات على السلطة في بعض دولها، وأن دولاً أجنبية قد تتدخل لدعم التطرف، وتستخدم موسكو هذه الأوراق لزيادة نفوذها ووجودها العسكري هناك .

٢. الصين: تعتبر الصين من أوائل الدول التي اعترفت بدول آسيا الوسطى بعد استقلالها عن الاتحاد السوفيتي السابق، وأقامت معها علاقات دبلوماسية قوية وتبادلت معها الزيارات الرسمية، وبدت ملامح السياسة الصينية الجديدة تجاه هذه المنطقة عام ١٩٦٩، حينما تحركت بكين لإيجاد إطار رسمي يربطها بالمنطقة، فجاءت فكرة منظمة شنغهاي للتعاون الاقتصادي بالتعاون مع روسيا وكل من كازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان، والتي انضمت إليها أوزبكستان عام ٢٠٠١، وكان واضحاً أن بكين تستغل نفوذ روسيا للتحرك نحو آسيا الوسطى في حين كانت موسكو تبحث عن حليف قوي في آسيا لوقف الزحف الأوربي الأمريكي

نحو مناطق نفوذها. وفي ظل حاجة الصين الملحة للطاقة بشكل متزايد وارتفاع أسعار النفط والغاز، كان على بكين البحث عن بدائل رخيصة وأكثر أماناً تلبي احتياجاتها. ومن هنا برزت أمامها مصادر الطاقة في آسيا الوسطى التي هي قريبة منها ليتحقق لها هذا الحلم، غير أن الأمر يحتاج لمزيد من المقايضات مع روسيا التي تتخوف من أن الصين تزاحمها في السيطرة على خطوط نقل النفط والغاز. وفي نفس الوقت تشكل آسيا الوسطى سوقاً استهلاكياً رائجاً للسلع الصينية، ومعظم واردات الصين من آسيا الوسطى هي المواد الخام التي تفتقر إليها الصين، وتصدر الصين السلع الاستهلاكية لهذه الدول، وقد لعبت الاستثمارات الصينية في آسيا الوسطى دوراً في حل ما تعاني منه هذه الدول من نقص رؤوس الأموال، وبالنسبة للصين فآسيا الوسطى هي معبر لا يمكن الاستغناء عنه لأوروبا ومنطقة غرب آسيا فهي شريان مواصلاتها، وخلافاً لأهداف الدول الأخرى في آسيا الوسطى فإن الصين لا تسعى إلى الوجود العسكري فيها، وإنما أو النظر إليها على أنها مناطق نفوذ لها بل تأمل في التعاون الاقتصادي واستتباب الاستقرار في هذه الدول بما ينعكس على الأمن القومي الصيني، وفي عام ١٩٩٩م أبرمت الصين سلسلة من الاتفاقيات لإعادة رسم الحدود المشتركة مع دول المنطقة، وتعتبر الصين ثاني أكبر شريك تجاري مع كازاخستان وقيرغزستان، وتزخر آسيا الوسطى حالياً بمئات المشاريع الكبيرة والصغيرة التي ينفذها الصينيون في مجالات متعددة أهمها: التنقيب وبناء خطوط أنابيب نقل الطاقة، وبناء الطرق وسكك الحديد، كما توجد اتفاقيات مبدئية مع كل من أوزبكستان وإيران حول مشاريع نقل الغاز إلى الصين أو حتى الدول الأخرى مثل مشروع نقل الغاز التركماني عبر أفغانستان إلى باكستان والهند. وحتى الان لازالت الصين تمد نفوذها الناعم خطوة بخطوة في منطقة اسيا الوسطى.

ثانياً، أهمية الدراسة:

١. الاهمية العملية

تتمتع منطقة آسيا الوسطى بأهمية جيواستراتيجية خاصة، بالنظر لكونها تشكل حلقة الوصل بين قارتي أوروبا وآسيا كما تعد هذه المنطقة بمثابة الجسر الذى يربط الشمال بالجنوب، والشرق بالغرب، حيث كانت ولا تزال تمثل أهم طرق الترانزيت فى العالم. وتمثل مجموعة دول آسيا الوسطى الخمس "طاجيكستان وأوزبكستان و قيرغيزستان وتركمنستان وكازاخستان" كتلة اقليمية متجاورة، أما أذربيجان، فإنها تدخل في إطار مجموعة بحر قزوين الثلاث مع جورجيا وأرمينيا .

هذا وتتمتع هذه الدول – دول آسيا الوسطى – بثروات نفطية ضخمة تجذب إليها أنظار القوى الإقليمية والدولية الكبرى، بعد الكشف عن ثروات النفط والغاز الطبيعى فى بحر قزوين، وما أستتبع ذلك من إنشاء خط أنابيب نفط وغاز " باكو–تبليسى– جيهان" الذي ينقل النفط والغاز من حقوله فى أذربيجان إلى الميناء التركى "جيهان" بامتداد أراضى جورجيا.

وقد ضاعف من الأهمية الاستراتيجية لهذه الدول قربها من مواقع مؤثرة ساخنه فى آسيا، تتصارع فيها القوى الدولية والاقليمية العظمى، أبرزها أفغانستان وإيران، إلى جانب اقترابها من منطقة الخليج العربى والحرب الدائرة فى العراق، بالإضافة إلى التنافس التقليدى القديم بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين على بسط هيمنة كل منها على منطقة آسيا الوسطى.

وقد ساعد على دخول هذه المنطقة فى دائرة الاستقطاب الدولى ما تعانيه من تهديدات وتحديات أمنية، تتمثل فى ضعف قدراتها الدفاعية والاقتصادية بعد استقلالها عن الاتحاد السوفيتي السابق، ومشاكل ترسيم الحدود فيما بينها من جهة، وبينها وبين جيرانها من جهة أخرى، بالإضافة إلى مشاكل اللاجئين، وتجارة المخدرات، والمعارضة الإسلامية المقرونة بالإرهاب، ومشكلات البيئة.

٢. الاهمية العلمية:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تحليل التطورات السياسية التي شهدتها منطقة آسيا الوسطى وطبيعة وأبعاد التنافس والصراع الدولي الإستراتيجي بين الدول الكبرى المتمثلة بالولايات المتحدة الامريكية وروسيا والصين منذ نهاية الحرب الباردة وإنهيار الاتحاد السوفييتي السابق، تجاه منطقة آسيا الوسطى ذات البعد الإستراتيجي والجيوسياسي. ومن بين دول آسيا الوسطى الخمس – كازاخستان قرغيزستان وأوزبكستان وتركمنستان وطاجيكستان – تشاطر كازاخستان وتركمنستان الأحواض الترسيبية الكبرى على الساحل الشرقي لبحر قزوين بينما تمثل بقية الدول – التى لا تمتلك حقولا نفطية ثرية.

وهناك أهمية من نوع آخر تكمن فى موقعها الإستراتيجي لنقل النفط والغاز من الدولتين إلى أسواق شرق وجنوب آسيا ومن هنا يمكن حصر أهمية الدراسة بما يلي:

- أهمية منطقة آسيا الوسطى في أمن الطاقة على المستوى العالمي، وما تتمتع به هذه المنطقة من ثروات وموقع استراتيجي مهم، مما جعلها محور اهتمام الدول.
- هناك قوى كالصين وروسيا ترى التنافس الأمريكي في هذه المنطقة تهديدا لأمنها القومي، وتعتبرها منطقة مصالح لها.

ثالثاً. أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على حدود وأبعاد التنافس الدولي فى آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، واستجلاء شكل المحطات الهامة لهذا التنافس والوقوف على مستقبل أمن دول منطقة آسيا الوسطى وانعكاس ذلك على الناحية السياسية والعسكرية والاستراتيجية والأمنية والاقتصادية فى ظل المتغيرات الدولية الجديدة، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وتنافس قوى إقليمية ودولية على تلك المنطقة. وذلك فى محاولة لاختيار فرص وإمكانات وجود أى دور لدول منطقة آسيا الوسطى وما يمكن أن يفضي إليه ذلك مستقبلاً.

وقد سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. بيان أهمية الموقع الإستراتيجي والجيوسياسي وأسباب التنافس الدولي والإقليمي

٢. التعرف على الأهداف الاستراتيجية الروسية في منطقة آسيا الوسطى.
٣. التعريف بالمصالح الصينية واستراتيجيتها في منطقة آسيا الوسطى.
٤. التعرف على واقع التنافس الإقليمي في منطقة آسيا الوسطى.

رابعاً، تقسيم الدراسة:

تقسم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول، وخاتمة تشمل النتائج والتوصيات، وقد تناولت الدراسة الموقع الجيوسياسي لآسيا الوسطى في الفصل الأول؛ وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث، فقد تناول المبحث الأول الجغرافية السياسية لآسيا الوسطى، أما الاهمية الجيوبوليتيكة لمنطقة آسيا الوسطى فكانت موضوع المبحث الثاني، والمبحث الثالث تناول الواقع السياسي والاقتصادي لدول آسيا الوسطى. أما الفصل الثاني فجاء بعنوان: مصالح الصين الاستراتيجية فى آسيا الوسطى؛ وتم تقسيمه إلى مبحثين، فجاء موضوع المبحث الأول حول أسباب تزايد الاهتمام الصيني في منطقة آسيا الوسطى، أما أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الصينية في منطقة آسيا الوسطى فجاءت عنوان المبحث الثاني. بينما الفصل الثالث تناول البعد الدولي للتنافس فى منطقة آسيا الوسطى، حيث تعرض إلى دور إيران الإقليمي في منطقة آسيا الوسطى كمبحث أول، أما الدور التركي في منطقة آسيا الوسطى كمبحث ثاني.

وبناءً عليه، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات :

النتائج:

١. هناك علاقة وثيقة تتأثر سلبا وإيجابا بين حدة الصراع الدولي وشدة تنافس القوى الكبرى على السيطرة على دول آسيا الوسطى وبين مدى الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تتمتع به هذه الدول، وينعكس ذلك بصورة مباشرة على مدى تحقيق الاستقرار والأمن فى المنطقة
٢. ترجع أهمية التنافس الصيني الروسي في المنطقة لكونه تنافساً بين قوتين كبيرتين، روسيا، كقوة كبيرة عسكرياً ووريثة الاتحاد السوفيتي سابقًا، والصين من قوتها الاقتصادية ومقعدها في الأمم المتحدة ولكل من القوتين أطماعها فى المنطقة

للاستحواذ على ثرواتها ومقدراتها

٣. إن منطقة آسيا الوسطى لم تكن مجرد ساحة للتنافس الدولي، بل كانت في كثير من الأحيان فاعلا مؤثرا، حيث أن دول آسيا الوسطى شجعت بعض الأطراف على دخول حلبة التنافس واعترضت على دور أطراف أخرى، حيث اتبعت تلك الدول سياسة خارجية تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وبناء البنية التحتية للدولة والتي تتسم بالطابع الواقعي غير الأيديولوجي، وبالتالي سعت دول آسيا الوسطى إلى تنويع علاقاتها الاقتصادية الخارجية

٤. تعمل الصين على القيام بدور نشط في آسيا الوسطى من خلال العمل على استغلال موقعها الجغرافي وعلاقاتها مع بعض الدول وما تمتلكه من موارد اقتصادية

٥. تعتقد الصين أن اهتمام واشنطن بإنشاء قواعد عسكرية فى اسيا الوسطى لا يرتبط أساسا بعمليات العسكرية فى أفغانستان بقدرة ارتباطه بمحاولات التغلغل فى الإقليم لتدعيم نفوذها وحضورها الاستراتيجي.

التوصيات:

١. العمل على زيادة التعاون بين دول آسيا الوسطى للوصول بما يحقق لها الاستقرار الذاتي والذي سيسهم فى التخفيف من حد التدخلات الدولية

٢. تبنى دول آسيا الوسطى سياسة المصالح الاقتصادية والأمنية المتبادلة وتوسيع التعاون الاقتصادي الإقليمي بدلاً من سياسة المنافسة والمواجهة

٣. ضرورة قيام الدول العربية بتوسيع مجالات التعاون وخصوصا بين الدول النفطية الخليجية مع آسيا الوسطى لضمان قيام تعاون فى مجال اسعار النفط والغاز باعتبار ان هذه المنطقة تعد من أغنى مناطق العالم فى إنتاج النفط والغاز.

٤. الاستفادة من التكنولوجيا النووية المتوفرة فى كازاخستان والابحاث الفضائية والاستفادة من الخبرات العلمية فى تلك الدول قدر الإمكان.

٥. اختيار المشروعات الكبرى المشتركة بين الدول العربية ودول آسيا الوسطى، وتركيز التفاعل على قضايا محورية خاصة فى المجالات الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات وصناديق التنمية.